عن حدودها [وفقاً لقرار تقسيم فلسطين] وكذلك عن مناطق الاسيتطان [اليهودي] والسكان اليهود خارج تلك الحدود، ضد عدو نظامي أو شبه نظامي أو غيره، يعمل من قواعد داخل مساحة الدولة أو خارجها»[٩]. ولأجل ذلك و «لتأمين عمل جهاز الدفاع [اليهودي] الثابت بشكل ناجح وحماية مؤخرته» ينبغي القيام بنشاط ضد «قرى العدو» العربية، بما في ذلك «ابادة تلك القرى (حرق وتفجير ولغم الخرائب) ــ خاصة بالنسبة للقرى التي ليس بامكاننا السيطرة عليها بشكل دائم». ويتم ذلك بواسطة «تطويق القرية واجراء تفتيش داخلها. وفي حال المقاومة، تباد القوى المسلحة، ويطرد السكان الى ما وراء حدود الدولة»[١٠]. أما بالنسبة للقرى التي لا تبدي مقاومة، فستسيطر القوات اليهودية عليها، وتقوم، من بين ما تقوم به، «باعتقال كل الأشخاص المشتبه بأمرهم من الناحية السياسية». كذلك ينبغي السيطرة على الأحياء العربية المعزولة في المدن الكبرى وطرد السكان العرب منها الى مكان التجمع الرئيسي للعرب في تلك المدن. ويتم ذلك «وفق الخطوط نفسها التي شرحت بالنسبة لمحو القوى»[١١].

ونتيجة لهذه الأوضاع والمواقف، المحلية والسياسية والعسكرية، أصبح تقسيم فلسطين، مع ربيع سنة ١٩٤٨، حقيقة واقعة. ولم يبق أمام الصهيونيين الّا تحويله الى حقيقة معترف بها دولياً وعربياً، ولو بشكل غير رسمي. وساعدتهم على ذلك الظروف الدولية والعربية المستجدة. فمشروع الوصاية على فلسطين، الذي قدمته الولايات المتحدة للأمم المتحدة قوبل بفتور، واتضح أنه لن يحظى بتأييد أكثرية ثلثي الأعضاء الضرورية لإقراره، وذلك في الوقت الذي بدا فيه، بما لا يدع مجالاً للشك، أن مشروع التقسيم أيضاً لن ينفذ بالطرق السلمية، بل ان قتالاً سينشب في فلسطين. ولذلك حولت الولايات المتحدة جل جهودها لفرض هدنة «عسكرية وسياسية» على الأطراف المتصارعة، في محاولة لضمان الهدوء في فلسطين والشرق الأوسط بأسره، خشية من أن تفلت الأوضاع من يدها هناك. وخلال الاتصالات والمشاورات حول هذه الهدنة وشروطها، تمت أيضاً الاستعدادات النهائية لإعلان الدولة اليهودية، وراحت تسير بخطى متسارعة مع قرب موعد انتهاء الانتداب.

ففي ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، اتخذ المجلس الصهيوني العام، وهو أعلى سلطة في المنظمة الصهيونية العالمية بعد المؤتمر الصهيوني، قراراً يقضي باعلان دولة يهودية في فلسطين مع انتهاء الانتداب البريطاني عليها. الّا أن هذا القرار بقي موضوع نقاش في دوائر صهيونية عديدة، تحسباً من ردود الفعل المتوقعة، خصوصاً في ضوء تحفظات الشعبة الأميركية في الوكالة اليهودية على ذلك. فعند بحث هذه المسألة، في ٤ أيار (مايو)، اتضح أن ستة أعضاء في اللجنة السياسية الاستشارية يعارضون اعلان الدولة في الوقت المحدد ويطالبون بالتأجيل، بينما اتخذ أربعة أعضاء آخرين موقفاً معارضاً، مطالبين بالمضي قدماً في تنفيذ قرار المجلس العام. كذلك حدث انقسام في اللجنة التنفيذية للشعبة، اذ أيد ثلاثة من أعضائها اعلان الدولة في الوقت المحدد، بينما عارض ذلك اثنان، هما غولدمان وشاريت (ص ٧٢٦). وأخيراً القت الشعبة العبء عن كاهلها بتخويل الوكالة اليهودية في فلسطين اتخاذ القرار الذي تراه مناسباً بشأن اعلان الدولة (ص ٧٤٦ ــ ٧٤٧). الّا أن كلا من بارتلي كروم، عضو لجنة التحقيق الأنجلو ــ أميركية لفلسطين